أعمال العنف الطائفية تضع نيجيريا في واجهة الاهتمام الدولي

□ لاغوس / متابعة إخبارية

تعطي سلسلة الهجمات والاعتداءات لا سيما مع استخدام المتفجرات التي اوقعت ٨٦ قتيلا في نيجيريا منذ ليلة الميلاد، بعدا جديدا للتوتر بين المسيحيين والمسلمين قبل الانتخابات الرئاسية المرتقبة في نيسان في البلد الذي يضم اكبر عدد من السكان في افريقيا.

واسفرت مواجهات عن مقتل المئات في السنوات الاخيرة بين الطائفتين في جوس (وسط) ومحيطها، حيث تقع على تخوم الشمال المسلم باغلبيته والجنوب المسيحي، لكن التفجيرات التي وقعت الجمعة الماضية هي الاولى من نوعها. فاستخدام المتفجرات يشكل "تصعيدا" في الازمة على ما رأى مدير الرنامج الافريقي في جمعية "اوبن سوسايتي دجاستس اينيشاتيف" (او اس جاي اي) شيدي اودينكالو، وهي منظمة تعمل على تعزيز القيم الديموقراطية.

ونشرت وكالة حالات الطوارئ الحكومية حصيلة جديدة بلغت ٨٠ قتيلا في جوس الجمعة والاحد الماضيين استندت فيها الى تصريحات المستشفيات، مقابل ٣٥ قتيلا بحسب الشرطة، فضلا عن الهجمات في جوس، اذ هاجم عناصر من جماعة (بوكو حرام) الاسلامية المتشددة الجمعة الماضية ثلاث كنائس في مدينة مايدوغوري شمالا واحرقوا احداها ما ادى الى مقتل ستة اشخاص، بحسب الجيش.

وبشأن اعمال العنف في جوس لزمت السلطات الصمت بخصوص مرتكبي الهجمات لكن الشرطة ومسؤولين محليين رجحوا فرضية المواجهات الطائفية على خلفية مصالح سياسية واقتصادية، فيما اعلنت جماعة اسلامية متشددة مسؤوليتها عن الهجمات، الا ان الشرطة النيجيرية شككت أمس الثلاثاء في صحة هذا الاعلان.

وتتفاقم حدة التوتر الطائفي مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية المقررة في نيسان المقبل، وصرح الناشط المحلي لحقوق الانسان فيمي فالانا: ان "الدولة النيجيرية عاجزة عن سوق مرتكبي اعمال العنف في جوس امام القضاء، سواء لاسباب سياسية او غيرها"، علما انه دعا باسم منظمته "سيراب"، المحكمة الجنائية الدولية الى فتح تحقيق.

وفي ١٨ تشرين الثاني الماضي اعلن مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية لويس مورينو-اوكامبو انه يقوم "بدراسة تمهيدية" بخصوص نيجيريا تتعلق باعمال العنف الطائفية الاخيرة، ورأى عدد كبير من المراقبين ان التوتر السائد ناجم عن مزيج معقد من المشاكل الاتنية والدينية والسياسية والاقتصادية، ولعب الاستعمار البريطاني وارثه من حدود مصطنعة دورا كبيرا في ذلك.

وفي منطقة جوس تعد اتنية بيروم وغيرها من الجماعات المسيحية انهم السكان الاصليون في المنطقة ويعتبرون قبائل الهوسا وبول المسلمة باعتبارها "مستعمرة" مع ان وجودها في وسط البلاد يعود الى عقود خلت، واستقر الهوسا في ولاية الهضبة (وسط) منذ قرن ونيف للعمل في صناعة القصدير. اما البول الرحل فوصلوا الى المنطقة بحثاً عن مراعٍ لقطعانهم.

وادت سياسات تفضيلية على الاخص في مجال التوظيف الى اذكاء الحساسيات بين البيروم من جهة والهوسا والبول من جهة اخرى. ويخشى البيروم ان يسيطر الهوسا الاكثر عددا بكثير في نيجيريا في النهاية على وسط البلاد، ويرى الكثير من المراقبين ان عددا كبيرا من السياسيين استغلوا هذا الوضع وحضوا الجماعات المختلفة على العنف عبر التعبئة في اوساط شريحة شابة تعاني من اقصى حدود الفقر والبطالة، وفي الارياف وقعت المواجهات على اراضٍ يريد مزارعو البيروم ورعاة البُول السيطرة عليها.

لقاء "الفرصة الأخيرة" هل يجنب ساحل العاج حرباً أهلية مدمرة؟!

□ أبيدجان / متابعة إخبارية

في الوقت الذي لم تلق فيه دعوة معسكر الحسن وتارا الى الاضراب العام من اجل دفع لوران غباغبو الى التنحي تجاوبا كبيرا في ابيدجان امس الأول الاثنين حذر الاخير من حرب اهلية تعرض حياة الملايين من العاجيين والمهاجرين الافارقة للخطر على حد وصفه.

وقام ثلاثة رؤساء من دول غرب افريقيا أمس الثلاثاء في ابيدجان بمهمة الفرصة الاخيرة لاقناع لوران غباغبو بالتنحي عن الحكم لخصمه الحسن وتارا تفاديا لعملية عسكرية هددت الدول المجاورة ساحل العاج بتنفيذها.

وحل رئيسا بنين ياياي بوني وسيراليون ارنست كوروما كل على حدة في الساعة العاشرة من صباح امس الثلاثاء في ابيدجان حيث سيلتحق بهما رئيس الرأس الاخضر بدرو بيريس، وسيلتقون الرئيسين المعلنين لوران غباغبو وخصمه الحسن وتارا ورئيس بعثة الامم المتحدة تشوي يونغ-جينغ.

وتعد هذه المهمة "الفرصة الاخيرة" بعد قمة المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا الجمعة الماضية في ابوجا والتي هددت غباغبو بعملية عسكرية اذا لم يتنح عن الحكم من تلقاء نفسه.

واعلن وزير خارجية بنين جان ماري اهوزو ان القادة الثلاثة سيحاولون حمل الرئيس المنتهية ولايته على قبول "التنحي عن الحكم دون تأخير"، الا ان بيريس ابدى قبل مغادرة بلاده شيئا من التحفظ مقارنة بخط المجموعة التي اوفدته وصرح للاذاعة الوطنية في الراس الاخضر: "لا ارى في الوقت الراهن اي مسعى بهدف ايجاد حل دائم للنزاع، على العكس من ذلك، الاحظ ان جميع الخطط تسير في اتجاه واحد وهو تلبية المصالح الفورية" من دون مزيد من التفاصيل، غير انه اعرب عن "احتفاظه بالامل لان في الدبلوماسية، القاعدة هي ان تنتهي جميع النزاعات حول طاولة المفاوضات".

واعلن وزير داخلية حكومة غباغبو اميل غيريولو ان الرؤساء الثلاثة سيستقبلون "كاشقاء واصدقاء"، مضيفا: "سنستمع الى الرسالة التي يحملونها مع العلم ان احترام الدستور بالنسبة لنا لا يقبل التفاوض".

وبهدف تكثيف الضغوط الخارجية الكبيرة دعا التحالف الحزبي الموالي للحسن وتارا الذي اعترف به المجتمع الدولي رئيسا منتخبا الاحد الماضي الى "وقف جميع النشاطات" في البلاد بدءاً من يوم امس الاول الاثنين "حتى رحيل لوران غباغبو من السلطة"، لكن هذه الدعوة على غرار دعوة الى "العصيان" المدني في الاسبوع الفائت، لم تلق صدى كبيرا في العاصمة الاقتصادية ابيدجان التي تضم اربعة ملايين نسمة.

فمن حي كوكودي الراقي (شمال) الى حي تريشفيل الشعبي (جنوب) كانت الحركة عادية: زحمة سير وضجيج وسيارات اجرة عابرة ومتاجر مفتوحة، وبسط التجار السلع في سوق كوماسي (جنوب) الذي اتجه اليه سكان الحي بكثافة.

وصباح امس الاول الباكر اكتظت شوارع حي ابوبو الشعبي (شمال) معقل وتارا بالسيارات فيما احتل الباعة المتنقلون الارصفة بحثا عن زبائن، لكن في بواكي (وسط) معقل التمرد السابق المناصر لوتارا لقيت الدعوة الى الاضراب اصداء حيث اغلقت الاسواق والمصارف ابوابها فيما واصلت سيارات الاجرة نشاطها.

وبعد اعتراف الامم المتحدة بسفير معسكر وتارا، افادت فرنسا ان آلية إقرار سفيره في باريس انطلقت، ومنصب سفير في فرنسا، القوة الاستعمارية سابقا والشريك الاقتصادي الاساسي، اساسي للسلطة في ساحل العاج.

واعلن المجلس الدستوري فوز غباغبو في انتخابات ٢٨ تشرين الثاني بعد ان ابطل نتائج اللجنة الانتخابية المستقلة التي اقرت فوز الحسن وتارا الذي اعترفت به الاسرة الدولية برمتها تقريبا.

واعلن غباغبو انه يأخذ تهديد المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا على "محمل الجد" منددا "بمؤامرة" تحيكها ضده فرنسا والولايات المتحدة عبر سفيريهما في ابيدجان، وحذر من مغبة اندلاع "حرب اهلية" اذا حصل التدخل العسكري.

وفي مقابلتين في صحيفتي لو فيغارو ولوموند الفرنسيتين قال غباغبو: انه يأخذ هذا التهديد "على محمل الجد" لكنه برر بقاءه باحترام القانون. واعلن المجلس الدستوري وهو السلطة القضائية الاعلى في ساحل العاج عن فوزه بالرئاسة فيما اعلنت اللجنة الانتخابية عن فوز خصمه وتارا.

وندد الرئيس المنتهية ولايته "بمؤامرة" بقيادة الولايات المتحدة وفرنسا محذرا من امكانية اندلاع "حرب اهلية" في ساحل العاج التي شهدت حربا مشابهة عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وقال: "قد تحدث فوضى داخلية، وحرب اهلية في ساحل العاج لاننا لن نسمح بالمساس بحقنا ومؤسساتنا".

وسبق ان حذرت حكومته بوضوح من اي عملية لمنظمة دول غرب افريقيا مشددة على وجود ملايين المهاجرين من غرب افريقيا على اراضيها حيث يمكن ادخالهم في النزاع.

وتدفع المخاوف من اعمال عنف جديدة بعد مقتل ١٧٣ شخصا مؤخرا بحسب الامم المتحدة و٥٣ بحسب حكومة غباغبو عددا متزايدا من العاجيين الى مغادرة البلاد. وفر نحو ١٤ الفا الى ليبيريا منذ قرابة شهر بحسب مفوضية الامم المتحدة العليا للاجئين.

وحذر معسكره بوضوح من انه اذا شنت المجموعة المتهمة بان الغربيين يتلاعبون بها، عملية عسكرية فان ذلك سينعكس سلبا على ملايين المهاجرين من دول غرب افريقيا المقيمين والعاملين في ساحل العاج التي ما زالت برغم الازمة السياسية والعسكرية المستمرة منذ عشر سنوات، تعد قوة اقتصادية اقليمية.

ويعكف شارل بلي غوديه زعيم "الشباب الوطني" من اشد انصار غباغبو على تعبئة ناشطيه منذ اكثر من اسبوع بهدف تنظيم تجمع كبير اليوم الاربعاء في ابيدجان للدفاع عن "كرامة وسيادة" ساحل العاج. وكان الاتحاد الافريقي طلب من رئيس الوزراء الكيني رايلا اودينغا تولي مهمة جهود الاتحاد لحل الازمة السياسية في ساحل العاج، بعد شهر من الانتخابات الرئاسية المتنازع بشأنها.

ويقول الاتحاد الافريقي وغيره من الجهات الدولية ان الرئيس المتبقي في منصبه لوران باغبو ليس الفائز الشرعي في انتخابات الرئاسة.

ويقول مراسلون ان اختيار الاتحاد الافريقي لمن يقود جهوده يعد انتكاسة اخرى للرئيس باغبو اذ ان موقف اودينغا من الازمة متشدد وكان اول من دعا الى تدخل عسكري لاجبار باغبو على ترك السلطة، وقال اودينغا انه سيجري محادثات مع باغبو لكنه سينتظر ما تسفر عنه محادثات رؤساء دول غرب افريقيا الثلاثة.

وقال اودينغا في مقابلة مع بي بي سي: "لقد صور (باغبو) نفسه على انه ديموقراطي طوال عمره، ولذا عاش سنوات طوال في المنفى في فرنسا، لذا سأحاول اقناعه بان الوقت قد حان ليضرب المثل بتصرفه".

ويقول مراسل بي بي سي جون جيمس ان الاجواء في ابيدجان متوترة، لكنها اقل عنفا مما كان عليه الوضع قبل ايام، ويخشى كثيرون من تدخل عسكري في الايام القادمة، بينما كان سكان ساحل العاج يأملون في ان تنهي الانتخابات الرئاسية اصعب عقد في تاريخ البلاد، لكنها فتحت الباب على فترة جديدة من عدم الاستقرار.

محاكمة خودوركوفسكي تدفع روسيا إلى مواجهة جديدة مع الغرب

□ موسكو / أ ف ب

في اشارة واضحة الى غضب روسيا من الموقف الغربي ازاء محاكمة تاجر النفط السابق ميخائيل خودوركوفسكي واحتمالات بدء مواجهة جديدة بين الطرفين، رفضت روسيا امس الثلاثاء الضغوط الغربية في قضية محاكمة خودوركوفسكي واعتبرتها "غير مقبولة" وتدخلا في شؤونها الداخلية.

واعرب البيت الابيض عن "قلقه العميق" بشان ما وصفه بـ"التطبيق الانتقائي للعدالة". بينما دعت فرنسا الى تطبيق حكم القانون في روسيا وقالت المانيا ان الحكم خطوة الى الوراء.

وبلهجة لا تستخدم عادة في بيان دبلوماسي، انتقدت وزارة الخارجية الروسية ما قالت انه ضغط اوروبي "غير مقبول".

وقالت الخارجية في بيانها "نتوقع من كل طرف ان يهتم بشؤونه الخاصة، سواء في الداخل او على المستوى الدولي"، وتابعت "ان المزاعم بشأن التطبيق الانتقائي للعدالة في روسيا لا اساس لها: المحاكم الروسية تنظر في آلاف القضايا المتصلة بمساءلة رجال الاعمال امام القانون".

ويواجه خودوركوفسكي حكما طويلا اضافيا بالسجن بعد ان ادين في محاكمته الثانية امس اول الاثنين بسرقة ملايين الاطنان من النفط وتبييض الاموال ما اثار غضب الدول الغربية التي تعد المحاكمة سياسية.

ويتوقع ان تستكمل القراءة الكاملة للادانة في قضية خودوركوفسكي خلال الايام المقبلة، الا انه لم يحدد موعد للنطق بالحكم ضده. وقال القاضي فكتور دانيلكين الذي بدأ أمس الأول الاثنين النطق بالحكم في هذه القضية السياسية بامتياز ان "المحكمة رأت ان خودوركوفسكي وليبيديف قاما بسرقة ممتلكات في اطار مجموعة منظمة مستغلين وظيفتيهما".

وبدد ذلك امال الليبراليين الروس بان المحاكمة ستكون عرضا لنهج جديد تتبعه المحاكم الروسية.

وامس الثلاثاء واصل القاضي دانيكلين تلاوة الادانة بصوت منخفض ورتيب فيما اخذ خودوركوفسكي يقلب في اوراقه وسط تثاؤب الكثير من الحاضرين في جلسة المحكمة.

وتعد مقاضاة خودوركوفسكي من اكثر القضايا القضائية اثارة للجدل في روسيا ما بعد الاتحاد السوفييتي، وينظر الى محاكمته على انها نقطة فاصلة في تاريخ روسيا ما بعد الاتحاد السوفييتي ومؤشر محتمل على مستقبلها السياسي.

وبعد ان كان خودوركوفسكي احد اغنى الرجال في البلاد، اصبح اشهر سجنائها، ويقضي حاليا حكما بالسجن لمدة ثمانية اعوام لاتهامه بالنصب والاحتيال.

وخودوركوفسكي (٤٧ عاما) الذي كان يرأس "يوكوس" اهم شركة في القطاع النفطي، وليبيديف مسجونين منذ ٢٠٠٣ ويمضيان عقوبة مدتها ثماني سنوات اثر ادانتهما بالاحتيال على نطاق واسع وبالتهرب الضريبي.

ويتهم حاليا بسرقة ٢١٨ مليون طن من النفط تقدر قيمتها باكثر من ٢٦ مليار دولار من شركة يوكوس في الفترة من ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٣.

وكان من المقرر الافراج عنه في ٢٠١١ الا ان التهم الجديدة الموجهة اليه بتبييض الاموال والاختلاس يمكن ان تؤدي الى الحكم عليه بالسجن حتى عام ٢٠١٧ اذا ما وافق القاضي على طلب الادعاء بذلك، ويعتبره انصاره "شهيدا" يعاقب على تجرؤه بتحدي رئيس الوزراء المتنفذ فلاديمير بوتين، الا ان مسؤولين روس يقولون انه شخص فاسد انتهك القانون.

وقالت صحيفة "فيدوموستي" المالية الليبرالية ان الحكم الجديد يعكس "بعض الحسابات السياسية المرتبطة بالاعوام ٢٠١١-٢٠١٢ وانتخابات ٢٠١٦-٢٠١٨"، وتتجه روسيا نحو انتخابات برلمانية في عام ٢٠١١ تعقبها انتخابات رئاسية في ٢٠١٢، وستجري الانتخابات البرلمانية المقبلة في ٢٠١٦ تليها انتخابات رئاسية في ٢٠١٨.

ولم يستبعد بوتين العودة الى الكرملين في ٢٠١٢ لتسلم الرئاسة من الرئيس الحالي ديمتري مدفيديف ويقول مراقبون انه سيسعى الى الابقاء على خودوركوفسكي الذي يتمتع بحضور قوي، خلف القضبان.

وقالت صحيفة فيدوموستي ان "تبرئة خودوركوفسكي وليبديف كانت ستعتبر حكما بالادانة على نظام فلاديمير بوتين السياسي"، ولم يستطع بوتين اخفاء كراهيته لخودوركوفسكي حيث قال في برنامج تلفزيوني مباشر تم بثه في وقت سابق من هذا الشهر: ان "اللص مكانه السجن" متهما خودوركوفسكي بأن يديه ملطختان بالدماء.

ورد خودوركوفسكي بالقول في تصريح لصحيفة: انه يشفق على رجل لا يحب سوى الكلاب.

وقالت صحيفة "موسكوفسكي كومسومولييتس" الواسعة الانتشار في انتقادات لاذعة "ان القاضي يعلن هدية رأس السنة الجديدة لفلاديمير فلاديميروفيتش"، في اشارة الى بوتين.

البشير: "مرحب" بدولة الجنوب "الشقيقة" إن اختار الجنوبيون الانفصال!

□ الخرطوم / أ ف ب

وعد الرئيس السوداني عمر البشير امس الثلاثاء "بمساعدة" جنوب السودان على "بناء" دولة "شقيقة... آمنة ومستقرة" ان قررت المنطقة الانفصال في استفتاء مفصلي مقرراً في اقل من اسبوعين.

وقال البشير: "نقول لاخواننا في الجنوب هناك، الكرة في ملعبكم والقرار عندكم ان قلتم وحدة اهلا وسهلا وان قلتم انفصال ايضا اهلا وسهلا"، وذلك في كلمة القاها امام الالاف من انصاره في ولاية الجزيرة جنوب شرق الخرطوم والتي تعتبر اهراء الحبوب في البلاد.

وتابع البشير في الكلمة التي نقلها التلفزيون الرسمي: "مرحب بدولتكم دولة شقيقة ودولة جارة نتعاون ونتكامل في اي شيء لان الذي بيننا اكثر من اي دولتين".

وكان الرئيس السوداني اكد في كلمة تاريخية في جنوب السودان قبل عام انه سيكون اول من يعترف باستقلال الجنوب ان اختارت المنطقة ذلك في استحقاق حر وعادل، كما وعد امس الثلاثاء بمساعدة جنوب السودان على تطوير دولة مستقرة. وقال: "لن نعترض على قرار الاخوة الجنوبيين وسنساعدهم على بناء دولتهم ونريدها دولة آمنة ومستقرة لان لو حدث فيها مشاكل ستأتينا ونحن مستعدون ان ندعم الامن والاستقرار في الجنوب وندعم التنمية".

وسيختار السودانيون الجنوبيون في استفتاء مقرر بين ٩ و١٥ كانون الثاني المقبل بين البقاء ضمن السودان او الانفصال عنه. ويشكل هذا الاستحقاق النقطة الاساس في اتفاق السلام الشامل الذي انهى في اواخر ٢٠٠٥ حربا اهلية بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي استمرت عقدين، وسجل اكثر من ٣،٥ ملايين سوداني جنوبي على لوائح الاستفتاء على ما اعلن المتحدث باسم لجنة الاستفتاء جورج ماكوير بنجامين لوكالة فرانس برس هذا الاسبوع.

ويتوقع المحللون فوز خيار الانفصال فيما بات السياسيون في الخرطوم يعتبرون هذا الخيار "محتملا".

ويرى المراقبون ان تصريحات البشير هذه يمكن ان تخفف من الخشية دوليا من ان تندلع حرب اهلية في السودان اذا ما قرر الجنوب الانفصال حيث كان تقرير اقتصادي حديث قد توقع في وقت سابق أن تبلغ التكلفة الاقتصادية لاشتعال حرب أهلية بين شمال السودان وجنوبه من جديد على خلفية الاستفتاء المقرر بشأن مصير الجنوب إلى ١٠٠ مليار دولار، حيث من المتوقع على نطاق واسع أن يختار الناخبون الجنوبيون الانفصال عن الشمال في الاستفتاء الذي يجرى في التاسع من كانون الثاني المقبل بموجب اتفاق السلام الذي أنهى حربا أهلية استمرت لأكثر من ٢٠ عاما.

وذكر التقرير الذي أعدته مجموعة من الخبراء الاقتصاديين الاوروبيين والافارقة أن تكلفة عودة الحرب الأهلية لن تقتصر على الاقتصاد السوداني بل ستتعداه لاقتصادات الدول المجاورة وأضاف التقرير الذي نشرته شركة "فرونتير ايكونوميكس للاستشارات" أن تأتي أي حرب أهلية على ما نسبته ٣٤ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للسودان على مدى عشر سنوات.

وأشار إلى أن "التكلفة الاجمالية ستكون هائلة على وجه الخصوص بالنسبة للدول المجاورة للسودان وأنه "ربما تفقد كينيا واثيوبيا أكثر من مليار دولار سنويا".

ويقدر هذا التقرير تكلفة المساعدات المختلفة التي قد يقدمها المجتمع الدولي مثل قوات حفظ السلام بما يصل إلى ٣٠ مليار دولار الى جانب خسارة السودان نحو ٥٠ مليار دولار من الناتج المحلي الاجمالي من خلال العودة للحرب.